

تملك الرهبانية
المارونية الارض
وهي بمساحة 25
الف متر مربع



تطور بدلات الإيجار

تبلغ القيمة التأجيرية خلال
السنتين الأوليين (فترة
السماح) المخصصتين
للمباشرة بالحفر والبناء 150
ألف دولار سنوياً، أي 6\$ للمتر
المربع الواحد. بين السنوات
الثالثة والخامسة ترتفع القيمة
إلى 250 ألف دولار، أي 10\$
للمتر المربع الواحد سنوياً. بين
السنوات السادسة والثامنة
ترتفع إلى 320 ألف دولار
سنوياً، أي حوالي 13\$ للمتر
المربع الواحد. ثم ترتفع بين
السنوات التاسعة والحادية
عشرة إلى 390 ألف دولار،
أي حوالي 15\$ للمتر المربع
سنوياً. بين السنوات الثانية
عشرة والرابعة عشرة ترتفع
القيمة التأجيرية السنوية إلى
460 ألف دولار، أي 18\$ للمتر
المربع سنوياً. بين السنوات
الخامسة عشرة والسابعة
عشرة ترتفع إلى 530 ألف
دولار، أي 21\$ للمتر المربع
الواحد سنوياً. بين السنوات
الثامنة عشرة والعشرين
ترتفع إلى 600 ألف دولار، أي
24\$ للمتر المربع سنوياً، وإلى
840 ألف دولار سنوياً، بين
السنوات الحادية والعشرين
والثالثة والعشرين، أي 37\$
للمتر المربع سنوياً. وبين
السنوات الرابعة والعشرين
والسادسة والعشرين ترتفع
إلى 910 آلاف دولار، أي 36\$
للمتر المربع. وبين السنوات
السابعة والعشرين والأخيرة
من الاستثمار تصل القيمة
التأجيرية إلى 980 ألف
دولار سنوياً، أي 39\$ للمتر
المربع الواحد سنوياً. علماً
أن إيجار المتر المربع المبني
في المول بحسب تصريحات
الحواط ستكون بحدود 800\$
للمساحات المتوسطة.

يصل إلى 600 ألف دولار سنوياً أي
25 دولار للمتر سنوياً. ويضيف:
"من المعيب الافتراء علينا، لقد
دفعنا إيجار الأرض أكثر من قيمة
شرائها". ويرد حواط الانتقادات
إلى هجوم سياسي ممنهج عليهم
باعتبار أن "المعترضين قلة. هؤلاء
لم يجدوا ما ينتقدوا به أداءنا،
لذلك يحاربوننا بالbusiness
الخاض بنا". ويستطرد قائلاً:
"مستثمرون كثير يضعون جبيل
على خريطة توسيع أعمالهم، ولو
لم تفتتح نحن هذا المول لكان غيرنا
قد فعل ذلك".



رئيس بلدية جبيل: صحيح أنني أملك المشروع ولكن أخي هو الذي يديره

تتصاعد القيمة التأجيرية: تبدأ من نصف دولار للمتر وصولاً إلى 3\$ شهرياً

شقيق رئيس البلدية: فضلنا جبيل لإنشاء المول خدمة لاهاليها!

يعتبر زياد حواط أن المشروع لن
يضراب على مصلحة الجبيليين،
ويتساءل: "هل صفتي كرئيس
بلدية تمنعني من تطوير أعمالتي
الخاصة؟ أم المطلوب أن أسرق من
البلدية لأعيش كما يفعل كثيرون؟".
بالنسبة له تضارب المصالح غير
موجود في حالة المجمع الذي
ينشئه "صحيح أنني أملك المشروع
ولكن أخي هو الذي سيديره". ولا
تعنيه الانتقادات على أداء البلدية
باعتبار أن "صناديق الاقتراع
عبّرت عن رأي الجبيليين، 90% من
المقترعين صوّتوا لنا تعبيراً عن

مليون دولار أميركي تعود أرباحه
لرئيس البلدية وشقيقه، ما يُعتبر
صرف نفوذ مخالف للقانون، كونه
ينشئ مصلحة خاصة داخل نطاق
بلديته. سادساً لوجود موقف
لـ1500 سيارة في المجمع ما يخفف
حركة السير في السوق القديمة
وتالياً الحركة التجارية فيها، ما
تعتبره فرصة سانحة لتجبرهم
وتحويل كل السوق إلى مطاعم
خاصة تستوفي البلدية ضرائب
منها.

حواط: يحاربوننا بأعمالنا!

لا يجد رئيس بلدية جبيل في
المول أكثر من مشروع تجاري،
ويتكلم التحذير في تفاصيله
لشريكه وشقيقه نبيل. يلتبس
لديه تحديد مفهوم السياسة
والشأن العام والمصلحة العامة،
ويقول لـ"الأخبار": "أنا أتعاطى في
السياسة لا التجارة التي أتركها
لأخي". كأن تضارب المصالح
وصرف النفوذ والمنفعة الخاصة
تقتضي من رئيس البلدية إجراء
شكلياً يقتصر على تسليم إدارة
منافعه الشخصية لشقيقه. ولكن
ماذا عن مسؤولية رئيس السلطة
المحلية عن الآثار الاقتصادية
والاجتماعية المترتبة عن مشروعه
الخاص في نطاق سلطته البلدية؟

من أرباحه هما الشقيقان حواط
حصراً. تذكر بأزمة السير التي
أحدثها الـCity Mall في محلة
الدورة والتعديبات على الأملاك
العامة التي تفتت لحل مشكلة المرور،
والأزمة الاجتماعية والاقتصادية
التي هجرت أهالي الأشرفية
بعد إنشاء الـABC في وسطها.
وتحذر من مخاطره الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية؛ أولاً لأن
بناءه يتم على أرض غير بعيدة
من المدينة القديمة وقد تحوي
آثاراً. ثانياً لخطئه 10 اتجاهات
مرور كونه موجوداً على "نجمة
سير" تليها إشارة وقوف ومن ثم
مدخل المدينة من الأوتوستراد،
وكل ذلك على طريق امتدادها لا
يتخطى الـ150 متراً، ما يحتم تغيير
مسارات السير واستحداث مداخل
للمجمع عبر استملاك مساحات
عامة وخاصة محيطية به. ثالثاً
لتهجيره تجار السوق القديمة
والمدينة الأثرية وأصحاب المحال
المواجهة للمشروع. رابعاً كون
إيجار المتر المربع المبني الواحد
يصل إلى 800\$ وهي تكلفة عالية
على الجبيليين، ما يحتم إحلال
تجار محلهم ليسوا من المدينة،
ورفع قيمة الأراضي وكلفة المعيشة.
خامساً تاجير أرض الوقف بسعر
بخس لتنفيذ مشروع بقيمة 60